

تونس في 15 جانفي 2026

عدد 2026/518

بيان

عُقد مساء أمس اجتماع بإشراف رئاسة الجمهورية، وبحضور الوزارات والهيكل المتدخل في قطاع الدواء والتأمين على المرض، وقد أفضى إلى قرار استئناف العمل بضمانة مباشرة من رئيس الجمهورية بصيغة الطرف الدافع مع الصندوق الوطني للتأمين على المرض.

ويعلم المكتب الوطني للنقابة التونسية لأصحاب الصيدليات الخاصة الصيادلة والرأي العام بهذا القرار، الذي يبقى على أهميته مرهونا بجملة الإجراءات الواجب اتخاذها من طرف الوزارات المعنية حتى يكون قابلا للتطبيق على أرض الواقع، بحيث يتخذ كامل أهميته من إرفاقه بالوسائل الكفيلة بإنجاحه.

ويذكر المكتب الوطني أنّ عدم تجديد الإتفاقية مع الصندوق لم يكن يوماً هدفاً في حد ذاته، ولا سعيًا إلى القطيعة، بل كان تنبيهًا مؤسسيًا مسؤولاً حين بات الصمت أخطر من الموقف، وحين أصبحت الحاجة إلى الإصلاح ضرورة لا تحتمل التأجيل. كما يوضح أنّ استئناف العمل لا يعوّض عن معالجة جذور الأزمة، ولا يمكن أن يُختزل في ترتيبات ظرفية أو حلول قصيرة النفس.

لقد التزمت النقابة طيلة هذا المسار الوطني بواجباتها كاملة، وتعاملت بأقصى درجات الجدية والانضباط، وهو ما يجعل مسؤولية المرحلة القادمة موضوعة بوضوح على عاتق الوزارات والهيكل المعنية، كلّ في مجال صلاحياته، لضمان تمويل الدواء، وانتظام التوريد، واستقرار العلاقة التعاقدية، وحماية موقع الصيدلي داخل المنظومة الصحية قانونيا وادبيا وماديا.

وإذ يعي المكتب الوطني ما يعتري الصيادلة من قلق مشروع، فإنه يعلن بوضوح أنّ هذا القرار لا يمثل تفويضًا مفتوحًا ولا شيكًا على بياض، ويذكر أنّ أي إخلال لاحق بالالتزامات أو بالأجال أو بضمانات التمويل سيكون محلّ متابعة دقيقة، وسيواجه بما يقتضيه القانون والدفاع عن ديمومة القطاع وحقّ المواطنين في النفاذ إلى الدواء ولن نكون أبداً شهود زور.

إنّ تأمين الدواء مسؤولية دولة، والنقابة - كما كانت دائماً - ستظلّ طرفاً مسؤولاً وبقطاً، ملتزمة بالإصلاح دون تفريط في المهنة ودون صمت عن الخلل.

عن المكتب الوطني للنقابة التونسية لأصحاب الصيدليات الخاصة

الرئيس

محمد زبير قيققة

